لم يرجع عنه كذا في المبسوط والفوائد الظهيرية والتجريدية في رمضان وغيره قوله صوم رمضان من رمض اذا احترق سمي به لاحتراق الذنوب فيه ولم يثبت كونه من اسمايه لغالي ولئن ثبت فهو من الاسما المشتركة فلا يكره ان يقال جاء رمضان واعلم انهم اطبقوا على ان العلم في ثلاثة اشهر مجموع المضاف والمضاف اليه بشهر رمضان وربيع الاول والاضحى لحذف مضاف من قبل حذف بعض الكلمة الا ايام جوزوه لانهم اجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه حيث اعربوا الجزئين عن السعد قوله وهو فرض فرض لقوله في سنتين بعد العجوة سنة ونصف واعلم ان اقسام الصوم ثلاثة على ما ذكره المع وقال الكمال انها مفروض وواجب ومسنون ومندوب ونفل ومكروه تنزيها وتحريما فالاول رمضان وقضاؤه والكفارات للظهار والقتل واليمين وجزاء الصيد وفدية الاذى في الاحرام لنبوتها بالقاطع وللاجماع عليها والواجب المنذور والمسنون عاشوراء مع التاسع والمندوب ثلاثة ايام من كل شهر ويندب كونها الايام البيض وكل صوم ثبت بالسنة طلبه والوعد عليه كصوم داود والنفل ما سوى ذلك مما لم يثبت كراهته والمكروه تنزيها اسكر صوم داود عن التاسع وصوم يوم المهرجان ونيروز ايام التشريق والعيدين والشك واستثنى في عمدة الفتاوى من كراهة صوم يوم المهرجان ان يصوم يوما قبله فلا يكره والاظهر ان يعم المنذور وتقسيمه الى المزوم كما اختاره في البدايع والمصنف ودخوله في الفتح للاجماع على لزومه وان يحمل قسم الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضايه عنا لافساد وصوم الاعتكاف كما في البدايع قوله نصف النهار الشرعي قيد به لانه قد يطلق على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كذا نقل بالغاية بيان انه من الصبح الصادق لغة وشرعا فعلى هذا لا حاجة الى تقييده بالشرعي قال الحاصل وان نوى الصوم من الليل ويصوم النهار صائما من اوله حتى لو نوى قبل

الزوال

الزوال انه صايم من حين نوى لا من اول النهار لا يكون صايما قوله يشترط التبييت لقوله عليه السلام لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل ولنا قوله عليه السلام بعد ما شهد الاعرابي برؤية الهلال الا من اكل فليتم صومه ومن لم يأكل فليصم وما رواه محمول على نفي الفضيلة او معناه انه لم يتوصم من الليل هداية قوله مطلق النية لو قال بنية الطلق لكان اولى اذ لا بد من تعيين جنس الصوم من بين العبادات قوله وقالا ان نوى لا يصح بنية النفل لان المامور به صوم معلوم فلا بد من تعيينه كالصلاة ولابي حنيفة ان رمضان لم يشرع فيه صوم اخر فكان مبهما فيكون للوقت والمبهم يحتاج الى التعيين بخلاف ما لو نوى صيام غد فانه يصح لان الوصف الاتي مرتقب او حاضر فلا يلتبس بما مضى ولو نفلا شرود ولكن في اوايل الاشباه الاصح وقوع الكل عن رمضان سوى ما فرغ واصبا اخر واختاره ابن الكمال ونقل الزيلعي عن البرهان انه الاصح والنذر المعين يقع عن واجب نواه مطلقا وفي قوله الا بنية معينة لانه ان وقع لم يعين لها وقتا فلزمه التعيين قوله بنية الرشد عدم تاثرها عن طلوع الفجر فتح تعارضه لطلوعه والسنة ان يتلفظ بها ولا تبطل بالمنية بل بالرجوع عنها بان يعزم ليلا على الفطر ونية الصايم الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تفسدها بالفطر ودر لو اكل او شرب او جامع لعذر او بطل بسفر او نوى القضا نهارا يصير شارعا في النفل فيلزمه القضا بالافساد بحر قوله من الليل وهو نفل الليل قوله اي صوم القضا اي قضا رمضان وقضا النذر المعين والنفل بعد افساده قوله والكفارة اي كفارة اليمين والظهار والقتل وجزاء الصيد والحلق والتقليم وكفارة الافطار في رمضان قوله بنية واحدة لان صوم الشهر عبادة واحدة واحدة منكرة منه واحدة لكن اختلف شهر ليصح بنية واحدة ولنا ان صوم كل يوم عبادة على حدة لانه يتخلل بين كل يومين ليل وهو لا يصلح للصوم بخلاف اعتكاف شهر لانه عبادة واحدة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)